

تعليق على مقال

تجميع المدخرات ليس هدفا في حد ذاته ولكن يجب توفير ضمانات استثمارها وحمايتها

للمودعين ولا يكون رفض تلبية تلك الشركات لكل هذا
المطلب المبدئي الا لأسباب تدعو للريبة .
● أما من نجاح تلك الشركات وتجميع المدخرات بما
يترقى البنوك على حد تعبير المقال فذلك أمر طبيعي ل
كل العائد المرتفع الذي تؤدبه تلك الشركات وغير
المشروف مصدره فضلا عن عدم ضمان استمراره بل
عدم ضمان استرداد اصل المدخرات ذاتها .

ثانيا : قرر المقال ان هناك لطاعا كبيرا من الشعب
المصري يعزف عن التعامل بالربا ومن حله على الدولة
ان تبحث له عن قنوات مشروعة اسلامية لاستثمار
أمواله وهذا أمر قد يصعب على بعض الاقتصاديين
ان يفهمه . بينما فهمه مؤسسو شركات توظيف
الأموال .

وهنا نهدى الملاحظات التالية :

● ان الملاحظة المذكورة تنطوي على اسلامية تلك
الشركات وريوية ماعاداما . ولم يقدم لنا المقال
تأصيلا لهذه الملاحظة .

● ان اسلامية شركات توظيف الأموال لم تر منها
وكذا جماهير الشعب سوى ما ينشر من اعلانات .

● لم توضح الملاحظة المذكورة ماعر على وجه التحديد
ما يصعب على بعض الاقتصاديين فهمه بينما فهمه
مؤسسو تلك الشركات .

ثالثا : يتساءل المقال لماذا نجح بنك اسلامي
وأصبحت فيه الايداعات أكثر من نظيرها في بنوك
تجارية منالسة رغم ان العائد فيه والمحدد من البنك
المركزي المصري بلغ ٨٪ الى ١٠٪ وهو اقل من العائد
على شهادات الاستثمار بـ ج والذي بلغ عاندها من
١٢٪ الى ١٦٪ او أكثر .

وللاضحة مايلي :-

١ - لم توضح من الملاحظة المذكورة اي بنك اسلامي

خلال الفترة الماضية تعرض العديد من الكتاب
والخبراء بالرأى والتحليل لوقف شركات تلقي
الأموال من مختلف النواحي . سواء كانت قانونية
او مصرفية او الائتمانية وقد تلقت الصفحة
الائتمانية رسالة من السيد حافظ المنصور مدير
عام وخبير مصرفي باحد البنوك القومية .

ردا على بعض الآراء التي تضمنها مقال عميد
كلية حقوق اسيوط الذي نشر في الأهرام في ٢
يونيو الحالي .. ويقول صاحب الرسالة .

اولا : ذكر المقال ان هذه الشركات نجحت في جذب
أموال ضخمة من مدخرات المصريين في الخارج
والداخل وبالات في ذلك كثيرا من البنوك وبالتالي فهي
مؤسسات تخدم الاقتصاد القومي في تجميع
المدخرات بما يستوجب تشجيعها وتدعيمها من هذه
الناحية .

ثانيا : ان تشير في هذا الصدد .. وادل ذلك لا خلاف
عليه - ان تجميع المدخرات في حد ذاته لا يكون هدفا
ناجما للاقتصاد القومي الا ان لازمه الاثرين بما
يل :-

● الحفاظ على تلك المدخرات وتأمين استرداد
مودعها لها عند طلبهم .

● توجيه تلك المدخرات للأنشطة التي تخدم
الاقتصاد القومي فعلا بما يوجد من المضاربات غير
المشروعة كالمضاربة في العملة مثلا او مشروعات غير
متعلقة مع خطة الدولة او خدمة الاقتصاد اجنبي من
خلال توجيه تلك المدخرات او الجانب الأكبر منها
الي .

● ان تكون العوائد المدفوعة عن تلك المدخرات عوائد
عن ارباح حقيقية مطروحة المصادر على الأقل

هذا الذي قارنه ببنك تجارى اخر لم يذكره ايضا ، وهذا نود ان نؤكد انه المقارنة بين قدرة بنك وآخر على جذب المدخرات فلا تتم المقارنة بين اسم واسم ولكن بمعلومات كل منهما ومعادلتها بالأوزان الترجيحية وهي أساليب احصائية معروفة .

٢ - لم نعرف ان البنك المركزى المصرى يحدد عائدا للبنوك الاسلامية في مصر على الايداعات لديها .
٣ - شهادات الاستثمار بـ ١٣٪ ، هي التي تعطى عائدا كل ستة شهور وعائدها يبلغ ١٣٪ ، أما المجموعة و جـ فلا تعطى عائدا وانما يجرى عليها عدد من السمويات .

رابعا : جاء بالمقال انه يخطئ من يظن ان المودعين في شركات توظيف الأموال قد جذبهم العائد الكبير بما يجاوز ما تصرفه البنوك ويجزم ان هذه الشركات نجحت في جذب الذين لا يتعاملون بالربا وارتد ان ذلك واضح من اعلاناتهم وشعاراتهم .
وبالمناسبة مايلي :-

١ - انه من المحقق ان غالبية المودعين بشركات تلقى الأموال ذهب وراء العائد المرتفع ولو كان الأمر لدى هؤلاء المودعين مرده للأمر الآخر الذي ذكره المقال لحرص هؤلاء المودعون على تحرى اوجه استثمار أموالهم ومصدر هذا العائد الكبير

٢ - نتفق مع ما جاء بملاحظة السيد العميد من أن اسلامية تلك الشركات واضحة من اعلاناتهم وشعاراتهم ونحن نؤيد سيادته في ذلك فلم نعرف تلك الشركات الا من خلال اعلانات وشعارات كما سبق التنويه وعل ذلك لا يكفى المسلم الذي يتحرى الحلال

حافظ الغندور

مدير عام بالجهاز المصرفى